● أخبار قصيرة

طهران والدوحة تؤكدان ضرورة توفير البنى التحتية الإقتصادية

أكد أمينا اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي بين إيران وقطر، في اجتماع مشترك لهما، على ضرورة توفير البنى التحتية الاقتصادية والتجارية لتوسيع التعاون.

والتقى محمد علي فرح ناكيان وصالح المانع، وبحثا موضوع إعداد البنية التحتية الاقتصادية والتجارية للبلدين.

وأشار فرح ناكيان إلى العلاقات الودية بين إيران وقطر، قائلاً: إن لدى القادة السياسيين لكلا الجانبين علاقات أخوية، وهناك أمل أن تتوسع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين إلى نفس المستوى للعلاقات السياسية.

من جانبه، صرح صالح المانع: إن حكومة قطر تعتبر العلاقات السياسية والتجارية مع إيران مهمة للغاية؛ مبيناً أن المسؤولين الحكوميين يؤكدون على أهمية تطوير العلاقات التجارية مع إيران دوماً.

بغداد: إيران أبدت إستعدادها لزيادة إطلاقات الغاز

أعلنت وزارة الكهرباء العراقية عن تسجيل أعلى حمل بتاريخ منظومة الطاقة الوطنية في العراق، فيما أشارت إلى أن إيران أبدت استعدادها لزيادة إطلاقات الغاز.

وقال الناطق باسم الوزارة أحمد موسى: إن زيارة وفد وزارة الكهرباء إلى إيران أسفرت عن زيادة طاقات الغاز، مبيناً أن الجانب الإيراني يجهز العراق بـ٤٥ مليون مترمكعب من الغاز والذي أسهم بزيادة طاقة المحطات وتشغيل محطات أخرى.

وأضاف: إن الجانب الإيراني أعرب عن استعداده لزيادة إطلاقات الغاز، مشيراً إلى أن العراق يحتاج من ٥٥-٦٠ مليون مترمكعب من الغاز؛ لكن بحسب المفاوضات مع الجانب الإيراني فان المتوفر الآن ٤٥ مليون مترمكعب.

إيران تستورد ثلاثة أطنان من سبائك الذهب

أعلنت جمارك الجمهورية الإسلامية الإيرانية تفاصيل إستيراد أكثر من ثلاثة أطنان من سبائك الذهب إلى البلاد منذ صدور قرار الحكومة حتى الآن. وتجاوزت قيمة هذه الكمية من الذهب المستورد للبلاد ٢٠٠ مليون دولار.

مجلس الوزراء كان قد وافق في ديسمبر من العام الماضي ٢٠٢٢ على وضع تسهيلات لاستيراد سبائك الذهب. وبعد هذا القرار، بدأ إستيراد سبائك الذهب، حيث تم إستيراد ٣ أطنان و٢٦٢ كغم من سبائك الذهب بقيمة ٢٠٢ مليون و٤٤٠ ألف دولار حتى يوم ١٨ يونيو الجاري.

وسط أنباء جيّدة عن الإنتاج والمبيعات

إيران لا تزال لاعباً مهماً في سوق النفط

الوفاق/وكالات- في إشارة إلى الإنتاج اليومي البالغ ٨٠٠ ألف برميل من مكثفات الغاز في البلاد، أعلن وزير النفط إنه وبفضل جهود الحكومة الثالثة عشرة، لم يتم بيع المكثفات المنتجة فحسب، بل جرى بيع حتى مكثفات الغاز المخزنة مسبقاً بسبب الحظر، وتصفيرها جميعاً وهناك أخبار جيدة عن مبيعات النفط في الأشهر المقبلة.

وفي مقابلة مع مراسل وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء "إرنا"، صرح جواد أوجي: أن أرقام صادرات النفط كانت منخفضة جداً مع بداية تشكيل حكومة السيد رئيسي؛ لكن ومع اتخاذ الإجراءات والمشاورات تم تحديد الأسواق الجيدة لبيع النفط، وتمكنا من زيادة أرقام تصدير النفط في الأشهر الأولى من عمل الحكومة.

وأشار وزير النفط إلى أن إيران أوجدت أسواقاً جديدة لبيع نفطها باستخدام أدوات "دبلوماسية الطاقة" وتعزيز العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، لافتاً إلى أنه على الرغم من الحظر، لم تنخفض مبيعات النفط فحسب، بل حتى زادت، وإن حكومة السيد رئيسي زادت من قدرة إنتاج النفط وتصديره، وتمكنت من الحصول على أسواق جديدة، وهناك أخبار جيدة في هذا المجال في الأشهر المقبلة.

وقال أوجي: إن منظمات مهمة مثل "أوبك" والمنظمات التي تراقب صادرات النفط في العالم، اعترفت في جميع تقاريرها بأن إنتاج النفط الإيراني وصادراته قد ازداد، ومع خطط وزارة النفط في خطة التنمية السابعة، فان الطاقة الإنتاجية في البلاد ستحقق أرقاماً قياسية جديدة بالتأكيد.

تصفير مكثفات الغاز العائمة

كما أشار وزير النفط إلى تصفير مكثفات الغاز العائمة في السواحل، وقال: تم تصفير واقع ٨٧ مليون برميل مكثفات مخزنة على البحر، مشيراً إلى العقود التي أبرمتها وزارة النفط، وأضاف: إن الطلب على مكثفات الغاز أصبح أكبر من إنتاج مكثفات الغاز.

وقال وزير النفط أيضاً: إن ٤٨٠ مليون دولار هي تكلفة إستئجار ٨٧ مليون مكثف غاز عائم على الماء، والتي أزيلت في الحكومة الثالثة عشرة وتم تحرير السفن وإضافتها إلى أسطول نقل النفط.

إرتفاع إنتاج النفط الإيراني

وفي السياق، أعلنت وكالة الطاقة الدولية، التي اعترفت بعدم تأثير الحظر الأمريكي على إيران، أن إنتاج إيران اليومي من النفط زاد بنحو ١٣٠ ألف برميل في عام ٢٠٢٢ وبحوالي ٣٥٠ ألف برميل منذ بداية العام الجاري على الرغم من الحظر المالي الشديد.

وأعلنت وكالة الطاقة الدولية، في جزء من تقريرها الجديد بعنوان "نفط ٢٠٢٣"، حول وضع صادرات النفط الإيرانية: لا تزال إيران لاعباً مهماً في سوق النفط العالمية؛ وفيما لو رفع الحظر عن إيران، فانه يمكن لهذا البلد أن يزيد إنتاجه النفطي تدريجياً إلى ٩٠٠ ألف برميل يومياً ويصل إلى طاقته الحالية البالغة ٣/٨ مليون برميل يومياً.

تلاشي العقوبات النفطية

وأشار تقرير الوكالة الدولية إلى تلاشي العقوبات النفطية على ايران، خاصة في الحكومة الثالثة عشرة، وكتبت: رغم العقوبات المالية الشديدة، زاد إنتاج إيران اليومي من النفط بنحو ١٣٠ ألف برميل عام ٢٠٢٢، ووصل إلى ٢/٥ مليون برميل يومياً، ويتواصل تدفق صادرات النفط الإيرانية إلى الصين بأرقام كبيرة، وتقوم إيران بتصدير نحو مليون برميل من النفط إلى هذا البلد كل يوم منذ الربع الثالث من العام الماضي.

ونتيجة لزيادة الصادرات وارتفاع الاستهلاك المحلي، بلغ إنتاج إيران من النفط ٢/٩ مليون برميل يومياً في مايو ٢٠٢٣.

وبحسب هذا التقرير، أنتجت إيران ما معدله ٢/٤٢ مليون برميل من النفط يومياً في عام ٢٠٢١، وارتفع إلى ٢/٥٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٢ بزيادة قدرها ١٣٠ ألف برميل. ومنذ بداية هذا العام (تقريباً الأشهر الستة الماضية) بلغ إنتاج النفط ٢/٩ مليون برميل في اليوم بزيادة قدرها ٣٥٠ ألف برميل؛ بناء على ذلك، بدءاً من عام ٢٠٢١ زاد إنتاج النفط الإيراني اليومي بمقدار ٤٨٠ ألف برميل، أي ما يعادل ٢٠ بالمئة.

ورسمت وكالة الطاقة الدولية منظوراً متنامياً لصادرات النفط الإيرانية، وكتبت: نعتقد أنه لا يزال بإمكان إيران الحفاظ على شبكتها النفطية الواسعة، وإذا تم رفع الحظر، فستكون قادرة على إنتاج وتصدير نفطها بنفس معدل الزيادة.

الآثار الإيجابية للحظر

وأشار هذا التقرير إلى أحد الآثار الإيجابية للحظر على قطاع النفط الإيراني، وكتب: خفض إنتاج شركة النفط الوطنية الإيرانية أجبرها على إغلاق بعض الآبار البحرية التي كان لها تكاليف إنتاج عالية، وبدء عمليات الصيانة في حقول النفط القديمة، ويعد وقف الإنتاج من الحقول القديمة مفيداً لهذه الحقول لأنه يسمح للضغط بالتراكم مرة أخرى في هذه الحقول ويسهل استغلالها مرة أخرى. فيما يتعلق بجهود إيران لزيادة طاقتها الإنتاجية النفطية، ينبغي القول: إن هذه الجهود تعرقلت إلى حد كبير بسبب انخفاض الصادرات النفطية منذ عام ٢٠١٨ ونقص الاستثمار الأجنبي بسبب الحظر؛ لكن طهران تركز على تطوير حقول نفط كارون الغربية وآزادكان الشمالية والجنوبية وياران ويادآوران من أجل زيادة إنتاجها النفطي بمقدار مليون برميل يومياً في المستقبل.

وفشل الحظر في وقف إيران، وتتوقع الدولة مضاعفة طاقتها الإنتاجية من النفط في حقل آزادكان الجنوبي، الواقع على الحدود العراقية، إلى ٣٢٠ ألف برميل يومياً في عام ٢٠٢٣.

إيران أوجدت أسواقاً جديدة لبيع نفطها بإستخدام أدوات «دبلوماسية الطاقة» وتعزيز العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا

وتطور ملحوظ في علاقاتهما الإقتصادية

حقل «هنغام» يُعمّق التعاون بين إيران وعُمان

أعاقت العقوبات الغربية والتوترات الإقليمية والخلاف حول حصص الإستخراج مشروع تطوير حقل هنغام المشترك بين إيران وسلطنة عمان منذ توقيع إتفاقية المشروع عام ٢٠٠٥؛ لكن اتجاه بعض دول المنطقة أخيراً إلى تطبيع العلاقات مع إيران، أعاد الحياة إلى المشروع، الذي يقع على الحدود البحرية المشتركة بين البلدين.

ويقع حقل هنغام في الخليج الفارسي، على بُعد ٧٠ كيلومتراً عن شواطئ إيران، ويوجد ضمن المنطقة الحدودية البحرية المشتركة مع سلطنة عمان، وهي المنطقة التي تقع قبالة محافظة مسندم العمانية.

ومن شأن تطوير الحقل الإسهام في زيادة إمدادات الغاز الطبيعي بين البلدين، وإحياء مشروع خط أنابيب نقل الغاز إلى عمان، ودعم مشروع إسالة ضخم في السلطنة، وزيادة كفاءة عملية الإستخراج، بحسب ما نقلته وكالة أنباء فارس عن وزير النفط جواد أوجي.

وفي هذا الإطار، جاء توقيع كل من إيران وسلطنة عمان، في ٢٨ مايو/ أيار الماضي، على إتفاقية لدراسة الحقل وتطويره، تطبيقاً لتفاهمات أجريت أثناء زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي إلى سلطنة عمان العام الماضي. وكان وزيرا النفط في البلدين، قد اتفقا، في مايو/ أيار ٢٠٢٢، على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتطوير المراحل التالية من حقل هنغام بطريقة سلسة.

تعميق العلاقات الإقتصادية

يؤكد الخبير في شؤون الطاقة، نهاد إسماعيل، حصول تطور ملحوظ في تعميق العلاقات الاقتصادية بين إيران وسلطنة عمان، لافتاً إلى أن حجم التبادل التجاري بينهما للسلع، خاصة المواد الغذائية، بلغ نحو مليار و٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠٢١.

ويرى إسماعيل أن هذا الرقم سيرتفع في السنوات المقبلة في ضوء التعاون بين البلدين في مجالات عدة، منها النقل البحري وربط الموانئ الإيرانية بالعمانية؛ لكن على مستوى التعاون بمجال الطاقة، لا تزال مشاريع التعاون الإيراني - العماني متعثرة، بحسب ما يراه إسماعيل، مشيراً إلى توقيع مذكرات تفاهم بين البلدين قبل ١٨ عاماً، دون إنجاز ملموس.

ويلفت إسماعيل، في هذا الصدد، إلى أن "مشروع تطوير حقل هنغام ليس عملاقاً، إذ تبلغ احتياطاته ٢ تريليون قدم مكعبة، وهي ليست احتياطيات ضخمة إذا ما قورنت بحقول أخرى مثل حقل ظهر المصري الذي يحتوي على ٦٣ تريليون قدم مكعبة، وحقل الجافورة السعودي الذي يحتوي على ٢٠٠ تريليون قدم مكعبة، وحقل الشمال القطري العملاق الذي يحتوي على ٩٠٠ تريليون قدم مكعبة".

لذلك، يرى الخبير في شؤون الطاقة أن مردود تطوير حقل هنغام "ذو أهمية اقتصادية متواضعة"، متوقعاً فوائد محدودة منه، خاصة لسلطنة عمان، إذ تبلغ حصة إيران بالحقل ٨٠٪ بينما تبلغ حصة السلطنة ٢٠٪ فقط.

نهج مختلف

وحسب الخبير في شؤون الطاقة، عامر الشوبكي، إن تعزيز الشراكة في مجال الطاقة بين إيران وسلطنة عمان ليس جديداً، إذ ترى السلطنة نفسها بحاجة إلى جسر يربطها بغرب آسيا وبلاد فارس، لأسباب اقتصادية وجيوسياسية.

ورغم كونها جزءاً من منظومة دول مجلس التعاون الخليج الفارسي، إلا أن عمان تنتهج نهجاً مختلفاً عن باقي دول المجلس في ما يخص التعاون مع إيران، بحسب ما يراه الشوبكي.

وأشار إلى إحياء مشروع الأنابيب التي تمتد من إيران إلى سلطنة عمان، ليتم تصدير الغاز عبر الموانئ العمانية، وكذلك أنبوب نفط يصل إيران ببحر عمان، بطول ١٠٠٠ كيلومتر، ومن خلاله يتم تصدير النفط العماني عن طريق عمان.

ويلفت الشوبكي، في هذا الصدد، إلى أن سلطنة عمان تستطيع، من خلال مشروع تطوير حقل هنغام، ترسيخ علاقة اقتصادية أكثر عمقاً مع إيران، ما يمكنها من الاستفادة من الثروات الأحفورية لديها.

فبخلاف احتياطي الغاز، يشمل الحقل احتياطيات من النفط تصل إلى ٧٠٠ مليون برميل، لذا فان دعم الاقتصاد العماني وترسيخ الشراكة مع دول الإقليم، خاصة إيران، يمثلان خطاً تنتهجه عمان، بحسب الشوبكي. ويقوم هذا الخط على الحياد السياسي مع كافة دول الإقليم، فالسلطنة تنظر إلى مصلحتها أولاً وآخراً، وهو ما بدا واضحاً في الفترة الأخيرة، سواء في تعميق علاقاتها بإيران، أو مع الصين، وبذلك تبتعد نوعاً ما عن مصالحها السابقة مع الغرب، وبريطانيا على وجه الخصوص، وفق الشوبكي.

ويؤكد الخبير في شؤون الطاقة أن الشراكة مع إيران سترفع من دخل السلطنة التي تحتاج إلى رفع صادراتها من الغاز، خاصة في ظل تنامي الطلب عليه حول العالم، في ظل استمرار العقوبات المفروضة على روسيا، ومن شأن تطوير حقل هنغام تمكينها من تصدير كميات أكبر من الغاز الطبيعي المسال.

كان وزيرا النفط في البلدين قد اتفقا، في مايو/ أيار ٢٠٢٢، على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتطوير المراحل التالية من حقل هنغام بطريقة سلسة

إنشاء مركز للغاز بمشاركة إيران وقطر وروسيا وتركمانستان

علّق الخبير في شؤون الطاقة، بوريس مارتسينكيفيتش، على المقترح الإيراني لإنشاء مركز للغاز جنوبي إيران بمشاركة روسيا وقطر وتركمانستان، مؤكداً جدوى هذه الفكرة إن وافقت الدول الأربع.

وفي حديث صحفي، أشار مارتسينكيفيتش إلى أن مركز مثل هذا في حال إنشائه مرشح ليكون مركزاً عالمياً للغاز كون الدول الأربع تمتلك احتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي.

وقال الخبير: إن مركزاً للغاز مثل هذا له آفاق كبيرة في ظل إمكانات الدول الأربع الضخمة، ويمكن أن يؤدي المركز لتشكيل تحالف بين الدول على غرار "أوبك".

ولفت مارتسينكيفيتش إلى إمكانية الدول الأربع إطلاق منصة إلكترونية مشتركة لتداول عقود الغاز، وليس بالضرورة مركزاً ملموساً للغاز كون تشييد المركز سيتطلب من الدول الأربع بناء بنية تحتية ضخمة مناسبة.

وفي وقت سابق، صرح وزير النفط الإيراني جواد أوجي بأن بلاده تسعى إلى إنشاء مركز للغاز في جنوب إيران بمشاركة روسيا وتركمانستان وقطر.

وقال في تصريحات نقلتها وكالة أنباء "إيسنا" الإيرانية: إيران باحتياطي الغاز القابل للاستخراج ٣٣ تريليون مترمكعب، تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث احتياطي هذه المادة.. نحن نسعى جاهدين بمساعدة روسيا وتركمانستان وقطر، إلى تحويل الخليج الفارسي وعسلوية إلى مركز للغاز. وتتمحور فكرة المشروع حول إنشاء مركز للغاز في منطقة عسلوية الصناعية في محافظة بوشهر جنوبي إيران، المطلة على شواطئ الخليج الفارسي.